التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغيرة

دولة الكويت دراسة حالة

د. عدنان عبد الله العنزي

حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية– علاقات دولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل استراتيجية التحوط الاستراتيجى فى السياسة الخارجية للدول الصغيرة مع التطبيق على دولة الكويت، حيث تناولت الدراسة بالتحليل سلوك التحوط الاستراتيجى الكويتى تجاه الصين وتركيا، وقرارها بتشكيل تحالفات مع أطراف إقليمية ودولية، ومعرفة دوافع الكويت لتبني هذه الاستراتيجية. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن سؤالها البحثي وأسئلتها الفرعية باستخدام منهجين: المنهج الأول هو المنهج التحليلي لفهم وتحليل دوافع الكويت لاختيار التحوط استراتيجية لها، والمنهج الثاني هو منهج صنع القرار لنتعرف على الدور المحوري لصانع القرار (الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح) في رسم وتحديد معالم السياسة الخارجية للكويت. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن استراتيجية التحوط تعد أحد المسارات المهمة التي لجأت إليها الكويت، باعتبارها دولة صغيرة، في تعاملها مع القوى الكبرى والإقليمية. هذه الاستراتيجية بالفعل تمنح الكويت العديد من المزايا الاستراتيجية مثل تقليل التهديدات المحيطة بها والحفاظ على أمنها وبقائها، كذلك الحفاظ على قدر من الاستقلالية في سياستها الخارجية وعدم الانتقاص من سيادتها.

(ISSN: 2536 - 9555)

Strategic Hedging in Foreign Policy of Small States: A Case Study of Kuwait

Dr. Adnan Abdullah Alenezi

Abstract

The current study aimed to analyze the strategic hedging strategy in the foreign policy of small countries with application to the State of Kuwait, where the study analyzed the Kuwaiti strategic hedging behavior towards China and Turkey, and its decision to form alliances with regional and international parties, and knowing Kuwait's motives for adopting this strategy. The study seeks to answer its research main question and sub-questions by using two approaches: The first approach is the analytical approach to understand and analyze Kuwait's motives for adopting the hedging strategy. The second is decision making approach to identify the pivotal role of the decision-maker (Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah) in shaping and defining the parameters of Kuwait's foreign policy. The study reached several results, the most important of which is that the hedging strategy is one of the important paths to which Kuwait, as a small country, has resorted in its dealings with major and regional powers. This strategy actually gives Kuwait many strategic advantages such as reducing the threats surrounding it, preserving its security and survival, as well as maintaining a degree of independence in its foreign policy and not undermining its sovereignty.

Keywords: Strategic Hedging, Kuwait, Small States, Balancing, Bandwagoning.

مقدمة

تمثل الدول الصغرى الغالبية العظمى من الدول على مستوى العالم، حيث تمتلك عضوية في مختلف المنظمات الدولية، فنجدها عضواً في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي، وكذلك الحال في المنظمات الإقليمية، مثل: مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وغيرها الكثير من المنظمات التي تقوم على أساس المساواة في العضوية بغض النظر عن حجم الدولة أو إمكانياتها. تحظى الدول الصغرى داخل هذه المنظمات بالقدر نفسه من المساواة القانونية مع القوى الكبرى والإقليمية. ورغم أهمية تلك المساواة القانونية إلا أنها غير كافية، ولا يمكن أن تعتمد عليها الدول الصغرى لتحسين وضعها على الساحة الدولية أو في تعاملها مع القوى الكبرى. لذا، وفي ظل عدم إمكانية الاعتماد على المساواة القانونية فقط، فالدول الصغرى غالباً ما تلجأ إلى عدد من الاستراتيجيات الأخرى التي تحاول بها تحسين وضعها دولياً، وتحقيق أهداف سياساتها الخارجية وفي مقدمتها حماية أمنها القومي (Sherwood, 2016).

يأتي في مقدمة هذه الاستراتيجيات استراتيجية "التوازن Balancing"، و"مسايرة الركب Bandwagoning"، و"تمرير المسؤولية Buck-passing". وبرغم تعدد الاستراتيجيات التي يمكن أن تلجأ إليها الدول الصغرى لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، وكذلك تقليل التهديدات المحيطة بها من جانب القوى الكبرى أو التي تشكل مصدر تهديد لأمنها القومي، فهناك خيار استراتيجي آخر يمكن أن تلجأ إليه الدول الصغرى وهو "التحوط" Hedging، الذي يراه البعض طريقة ذكية لتعويض الدولة عن صغر حجمها وقلة إمكانياتها (الدسوقي، ٢٠١٩، ص ٣٠).

الكويت باعتبارها دولة صغيرة، اتخذت من التحوط استراتيجية لها ليس لمواجهة التهديدات المحتملة فحسب، ولكن أيضاً لتأمين نفسها من أي مستجدات

(ISSN: 2536 - 9555)

قد تحدث على المستوى الخليجي أو الإقليمي أو الدولي، ولا سيما بعد ثورات الربيع العربي وظهور حالة من عدم اليقين نابعة من تبني بعض الدول سياسات جديدة، ولا سيما الولايات المتحدة على المستوى الدولي، والمملكة العربية السعودية على المستوى الإقليمي.

المشكلة البحثية

بعد اندلاع ثورات الربيع في عام ٢٠١١، تغيرت توجهات السياسة الخارجية لمعظم الدول على المستوى الإقليمي والدولي. على سبيل المثال، انتهجت الولايات المتحدة سياسة الانخراط المحدود في الشرق الأوسط، ولم تتدخل في سياسات الشرق الأوسط، إلا في القضايا التي تمس أمنها القومي. كما أن السعودية تخلت عن سياستها الاستباقية، وتبنت سياسة هجومية. لذا، لجأت الدول الصغيرة في البحث عن استراتيجيات جديدة تضمن لها بقائها وتحمي أمنها القومي. ووجدت هذه الدول في استراتيجية التحوط غايتها، تلك الاستراتيجية التي تتيح لها كسب جميع الأطراف المتنافسة، وتجنب المخاطر المحتملة من تغير البيئة الإقليمية والدولية بعد اندلاع الثورات العربية. وتعد الكويت دولة من الدول الصغيرة التي انتهجت سياسة التحوط في سياستها الخارجية تجاه الصين وتركيا لتنويع اقتصادها وزيادة قدرتها العسكرية من ناحية، ولدرء المخاطر المحتملة من تغير السياسات الأمريكية والسعودية من ناحية أخرى. لذا، تتمحور المشكلة البحثية في دراسة استراتيجية التحوط في السياسة الخارجية لدولة الكويت تجاه الصين وتركيا، والتعرف على دوافع اتخاذ الكويت تلك الاستراتيجية خياراً لها في سياستها الخارجية. انطلاقاً من هذا، تتلخص إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

لماذا تتبع الكويت استراتيجية التحوط في سياستها الخارجية؟ ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية الأتية:

١- ما هي استراتيجية التحوط؟

٢-ما هي عناصر التحوط الكويتي تجاه الصين وتركيا؟
٣-ما المكاسب التي حققتها الكويت، والخسائر التي تحملتها جراء إتباعها لتلك الاستراتيجية؟

الحدود الزمنية

ستركز الدراسة على الفترة الممتدة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠. ويرجع اختيار تلك الفترة إلى أن عام ٢٠١١ هو العام الذي اندلعت فيه موجة الحراك الشعبي (ثورات الربيع العربي) وما تلاها من أزمات وتغير في السياسات الإقليمية والدولية، الأمر الذي قد يؤثر في الأمن القومي للكويت، مما دفعها إلى انتهاج سياسة التحوط الاستراتيجي. أما عام ٢٠٢٠ فكان بمثابة النهاية لفترة حكم الشيخ صباح الأحمد الصباح التي استمرت خمسة عشر عاماً (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، وضع خلالها الشيخ صباح الأحمد الأساس الحديث لسياسة الكويت الخارجية وتوجهاتها، وبوفاته تكون الكويت أمام تحد جديد، إما الاستمرار في اتباع سياسة التحوط الاستراتيجي، أو اللجوء إلى خيار آخر في سياستها الخارجية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين نظرية وعملية، يمكن توضيحها على النحو التالي:

الأهمية النظرية

تنبع من إلقاء الضوء على استراتيجية مهمة في السياسة الخارجية وهي استراتيجية التحوط، وذلك في ظل عدم إلقاء الضوء عليها بشكل كبير في الدراسات الأكاديمية وبخاصة العربية، وتقديم تطبيق جديد للنظرية من خلال دراسة حالة جديدة، وهي الكويت.

الأهمية العملية

تكمن في تقييم تجربة التحوط الكويتية، واستكشاف المكاسب والخسائر التي ترتبت على إتباع الكويت لهذه الاستراتيجية في محيطها الإقليمي والدولي. كما

(ISSN: 2536 - 9555)

تكمن في أن هذه الدراسة ركزت على التحوط الكويتي تجاه الصين (باعتبارها قوة دولية)، وتركيا (باعتبارها قوة إقليمية). وهما حالتين جديدتين يبرهنان على أن الكويت تستطيع أن تتحوط ليس فقط تجاه الدول التي تقع في إقليم الشرق الأوسط، ولكن أيضاً من الممكن أن تتحوط تجاه قوى دولية وإقليمية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجين وهما: المنهج التحليلي، ومنهج صنع القرار، وأيضًا الإطار المنهجى ل كوجا Koga.

أولاً: المنهج التحليلي

لكونها دراسة تحليلية يقوم تساؤلها الرئيسي على تحليل الدوافع التي دفعت الكويت لاختيار التحوط استراتيجية لها، فإنها تستعين بالمنهج التحليلي لفهم وتحليل الدوافع وما ترتب عليها من تداعيات. فالمنهج التحليلي يقوم على ثلاثة مراحل أساسية وهي التفسير والنقد والاستنباط (الطائي، ٢٠٢٠، ص ١٤٧)، ومن خلال هذه المراحل الثلاث يمكن الاستعانة بالمنهج لتفسير دوافع الكويت لاتباع التحوط، والانتقال إلى مرحلة النقد عبر توضيح التداعيات الإيجابية والسلبية المترتبة على إتباع التحوط والتي تتمثل في المكاسب والتكاليف، ثم الانتقال إلى المرحلة الثالثة وهي الاستنباط، حيث تعتمد الدراسة على الاستنباط الجزئي من الإطار المنهجي Koga، وإضافة بعض المعلومات الجديدة عبر تقديم دراسة حالة جديدة وهي الكويت.

ثانياً: منهج صنع القرار

تستعين الدراسة أيضاً بمنهج صنع القرار باعتبار أن السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات التي تنتهجها الدول في المجال الخارجي تجاه عدد من المواقف والقضايا المتصلة التي تعبر في النهاية عن مجمل توجه الدولة وأهدافها القومية (عبد الرحمن، ٢٠١٩).

ويؤكد هذا المنهج في إطار دراسته للقرارات السياسية على الدور القوي الذي يقوم به رئيس الدولة والمجموعة العاملة معه داخل النظام السياسي، وهو أمر يتوافق مع الحالة الكويتية التي لعب فيها الشيخ صباح الأحمد دور محوري في رسم وتحديد معالم السياسة الخارجية والداخلية للكويت.

ويمر هذا المنهج بأربعة مراحل رئيسية تتمثل بالأساس في تحديد المشكلة التي يجب اتخاذ القرار حيالها، وعملية البحث في البدائل واختيار البديل المناسب، والعمل على تنفيذ هذا البديل (مصطفى، ٢٠١٩)، مما يساهم بشكل كبير في فهم الأسباب التي دعت الكويت لأن تفضل خيار التحوط في سياستها الخارجية، وما يترتب عليها من مكاسب وتكاليف.

ثالثا: الإطار المنهجي لـ "كوجا Koga"

كما استعانت الدراسة بالإطار المنهجي لـ "كوجا"، الذي حدد ستة أنماط رئيسية للتحوط (Koga, 2017, PP. 641-642):

- التحوط التقليدي Conventional hedging، ويشمل التوازن العسكري ومسايرة الركب الاقتصادي.
- التحوط الناعم Soft hedging، ويشمل التوازن الدبلوماسي ومسايرة الركب الاقتصادي.
- التحوط الاقتصادي Economic hedging، ويشمل مسايرة الركب العسكري والتوازن الاقتصادي.
- التحوط الأمني Security hedging، ويشمل مسايرة الركب العسكري والتوازن الدبلوماسي.
- التحوط الدبلوماسي Diplomatic hedging، ويشمل التوازن الاقتصادي ومسايرة الركب الدبلوماسي.

(ISSN: 2536 - 9555)

– التحوط السياسي– العسكري Military–Political hedging، ويشمل التوازن العسكري ومسايرة الركب الدبلوماسي.

وسوف تفحص الدراسة هذا السلوك وفقاً لنوعين من أنواع التحوط التي حددها Koga، وهما التحوط الناعم والتحوط الاقتصادي.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت استراتيجية التحوط، وكيف مارستها الدول الصغرى تجاه مصادر تهديد أمنها القومي، حيث وجدت هذه الدول أن هذه الاستراتيجية هي الأنسب لها عندما تواجه قوة إقليمية أو دولية تهدد أمنها القومي، فلا يمكنها أن تتبع استراتيجية هجومية نظراً لافتقارها قدرات القوة الشاملة، كما أن استراتيجية الحياد تكلفها العداء مع الدولة المهددة لأمنها. **وفيما يلي ستتناول الدراسة بعض هذه الدراسات:**

١. دراسة (دينا محمد حلمي، ٢٠٢٠) بعنوان "التحوط الاستراتيجي في السياسات الخارجية للدول الصغرى: دراسة حالة سلطنة عمان".

تناولت الدراسة استراتيجية التحوط في السياسات الخارجية للدول الصغرى، على اعتبار أن هذا السلوك وضع أساساً لتفسير سلوكيات تلك الدول، واتخذت الدراسة من سلطنة عمان دراسة حالة لها، حاولت من خلالها توظيف هذه النظرية الحديثة في العلاقات الدولية لتفسير سياسة السلطنة الخارجية تجاه السعودية وإيران التي قامت بشكل أساسي على التحوط الاستراتيجي. وتوصلت الدراسة إلى أن استراتيجية التحوط هي بالفعل طريق ذكي يمكن للدول الصغرى أن تتبعه للتحايل على إمكانياتها، فهي بمثابة استراتيجية تأمين تسعى من خلالها الدولة المتحوطة إلى تقليل المخاطر المحيطة بها وزيادة حرية المناورة، لكنها مع ذلك استراتيجية مرهقة تحمل الدول الصغرى الكثير من التكاليف (حلمي، ٢٠٢٠).

2. The Study of (Yoel Guzansky 2015) titled: "The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf"

تناولت الدراسة التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية لكل من الكويت والبحرين والإمارات وقطر وسلطنة عمان، حيث وضحت أن كل منها اتبع التحوط في سياستها تجاه إيران. فعلى الرغم من النشاط السلبي لإيران إلا أن الكويت حاولت استرضاءها كثيراً، وقد ظهر هذا في تأييدها العلني لطموح إيران في امتلاك القدرات النووية، وإعلانها أنها لن تكون قاعدة للهجوم على منشأتها النووية، وأنها من حيث المبدأ تدعم حق إيران في الحصول على الطاقة النووية للأغراض المدنية. أما قطر، فقد رأت أن الترتيبات الأمنية الجماعية التي تحاول دول الخليج القيام بها مجرد ترتيبات جوفاء، وأدت علاقتها المضطربة مع السعودية إلى الحد من مشاركتها في الأطر الأمنية التي كانت تحت النفوذ السعودي. وفي المقابل من هذا بدأت توجه معظم اهتمامها لموازنة قوة جيرانها من خلال تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة وإيران عن طريق إبرام اتفاقيات التعاون الأمني. وكذلك البحرين رغم توتر علاقتها بإيران، إلا أنها اتبعت التحوط عبر تقوية علاقاتها مع الغرب ودول الخليج، وفي الوقت نفسه حرصت على تحسين علاقتها بطهران وسمحت للشركات الإيرانية بالعمل على أراضيها، وتجنب انتقادها علنا في أحياناً عديدة. أما الإمارات أيضًا تعتمد في استراتيجيتها تجاه إيران على الاتجاه الدبلوماسي بهدف تحقيق المصالح المشتركة واحتواء الصراعات، إذ تعد الإمارات أكبر شريك تجاري لإيران. وبرغم هذه العلاقات الاقتصادية، فالإمارات شاركت في العقوبات المفروضة على إيران، ودعمت القوات الأمريكية سياسياً وعسكرياً ضد البرنامج النووي، ومن ناحية أخرى زادت من إنتاجها للنفط في أراضيها من أجل منافسة وإزاحة النفط الإيراني من السوق. أما عمان فهي تستغل علاقاتها الاقتصادية والأمنية والسياسية القوية مع إيران كوسيلة لمواجهة النفوذ

(ISSN: 2536 - 9555)

السعودي في أراضيها الذي تريد عمان أن تحجمه، ومن جهة أخرى تسمح تلك العلاقات للسلطنة بأداء دور وسيط بين إيران والقوى الإقليمية والدولية، وهو ما يساهم في تقليل المخاطر المحيطة بأمنها القومي وتعزيز دورها ونفوذها الإقليمي.

3. The study of Ayman El-Dessouki & Ola Rafik titled: "Small States and Strategic Hedging: The United Arab Emirates' Policy toward Iran".

تناولت الدراسة استراتيجية التحوط في السياسة الخارجية للإمارات وبخاصة بعد عام ٢٠١١، حيث أوضحت أن الإمارات تتبع تلك الاستراتيجية في سياستها تجاه إيران منذ عام ١٩٧٠، وأنها دخلت في علاقات تعاونية مع طهران بمختلف المجالات وتجنب التصعيد ضدها، لكنها عملت بالتوازي مع هذا على تحسين قدرتها العسكرية والاقتصادية. أوضحت الدراسة أنه رغم حرص الإمارات على اتباع التحوط في سياستها الخارجية تجاه طهران على مدار سنوات طويلة، لكن سياستها بعد أحداث الربيع العربي في عام ٢٠١١ قامت بالأساس على استراتيجية التوازن عبر الاعتماد على حلفاء دوليين وإقليميين، في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والسعودية، وتعزيز القدرات العسكرية من خلال زيادة التسلح والاتفاقيات الأمنية وكذلك توسيع نفوذها خارجياً. ورأت الدراسة أن التغير في الاستراتيجية الإماراتية يرجع بشكل أساسي إلى سياسة ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة محمد بن زايد، وأن هذا التغير والاعتماد على التوازن بدلاً من التحوط قد تسبب للإمارات بالعديد من التحديات والآثار السلبية، ورأت بالنهاية أن التحوط هو الاستراتيجية الأنسب للإمارات في سياستها تجاه طهران، اذ يجنبها التحديات التي ترتبت على اتباعها التوازن منذ عام ٢٠١١ .(El-Dessouki and Rafik, 2020)

4. The Study of Sofie Hamdi and Mohammed Salman (2020) titled: "The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States"

يتناول المقال استراتيجية التحوط التي انتهجتها الدول الصغيرة الخمس في مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة،

وسلطنة عمان) تجاه كل من إيران والسعودية. ويوضح المقال أنه في ضوء التوترات المتزايدة بين إيران والسعودية، فإن البحث عن صيغة أمنية في الدول الخمس أصبح قضية معقدة. وزعمت الدراسة أن التحوط الاستراتيجي من الممكن أن يكون الأسلوب الأفضل لهذه الدول للتغلب على المعضلة الأمنية التي تواجهها. ويفحص المقال الطريق التي تستطيع من خلاله تلك الدول مواجهة المعضلة الأمنية الحالية. وأوضح المقال أن هذه الدول تتباين من حيث علاقاتهم مع إيران والسعودية، حيث أن عمان والكويت إلى حد ما يقيمون علاقات جيدة مع الجانبين. وتحظى قطر حالياً بعلاقة دافئة نسبياً مع إيران، بينما الإمارات والبحرين ينحازون إلى الجانب السعودي. وتتوصل الدراسة إلى أن الدول الخمس هي الوحيدة التي تستطيع أن تقلل من الهيمنة السعودية أو الإيرانية، وبالتالي هي الوحيدة التي تستطيع أن تخفف من وطأة المعضلة الأمنية في الخليج على المدى البعيد.

التعليق على الأدبيات السابقة

ركزت الادبيات السابقة على تناول التحوط الاستراتيجي للدول الصغيرة في الخليج العربي تجاه إما إيران أو السعودية، ولم تتناول هذه الأدبيات تحوط هذه الدول تجاه أي دول أخرى غير إيران والسعودية. لكن، الدراسة الحالية تناولت حالات جديدة وهي الصين وتركيا، وتحوط الكويت تجاههما، بالإضافة إلى تناولها التحوط من زاوية جديدة، فالكويت بتحوطها تجاه الصين وتركيا تسعى إلى إدارة المخاطر المحتملة وليس مواجهة التهديدات فحسب. الصين وتركيا لا يشكلان أي تهديد مباشر للكويت لكنها تتحوط تجاههما لمعادلة التوازن الإقليمي ضد السعودية، والتوازن الدولي ضد الولايات المتحدة، وأيضاً في نفس الوقت تؤمن نفسها من أي مخاطر محتملة من الصين وتركيا نظراً للبيئة الإقليمية والدولية المتغيرة باستمرار. لذا، فإن هذه الدراسة من الممكن أن تكون إسهامًا وإضافةً إلى أدبيات السلوك التحوطي للدول الصغيرة.

(ISSN: 2536 - 9555)

الإطار المفاهيمي

تسعى الدراسة إلى تحديد المقصود بمفاهيم: التحوط الاستراتيجي، التوازن، مسايرة الركب.

التحوط الاستراتيجي Strategic Hedging

يعرف "جوه Goh" التحوط الاستراتيجي بأنه مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تجنب وضع لا تستطيع فيه الدول اتخاذ قرار باستخدام البدائل المعروفة مثل التوازن، أو مسايرة الركب أو الحياد. فبدلاً من ذلك، تتخذ الدول المتحوطة موقفاً وسطاً، يجنبها ضرورة الاختيار بين طرف على حساب الطرف الأخر (Goh, 2006, p. vii). كما عرف "هوو تيانج بونHoo Tiang boon" التحوط بأنه "الاستراتيجية التي تتبعها الدول لتأمين نفسها ضد بعض النتائج المحددة مسبقاً، وغير المرغوب فيها، في إطار بيئة تتسم بعدم التأكد وغياب اليقين" (Boon, 2016, P. 793).

أما "كي كوجا" Kei Koga يزعم بأن "مفهوم التحوط ينبغي فهمه في سياق نطاق مسايرة الركب والتوازن داخل إطار نظرية توازن القوى التي يحتل فيها التحوط موقع الوسط بين التوازن ومسايرة الركب كخيار استراتيجي ثالث للدولة". وهذا هو المفهوم الذي سيطبقه الباحث على هذه الدراسة.

أما عن التعريف الإجرائي لاستراتيجية التحوط، فقد وضعه الباحثان "بروك تيسمان" و"فوجتك وولف" "Brock Tessman and Wojtek Wolfe"، حيث أوضحا أن هناك أربعة معايير إجرائية يجب أن تتوافر بالدولة حتى يمكن اعتبار سلوكها حالة من حالات التحوط، **وتتمثل هذه المعايير فيما يخص الدول الصغرى في:**

١. تعزيز التعاون الأمني والدفاعي والدخول في تحالفات رسمية مع فاعلين مناهضين لسياسات الدولة المهددة.
٢. الدخول في تعاون سياسي واقتصادي مع الدولة مصدر التهديد.
٣. الاستمرار في تعزيز القدرات الذاتية للدول الصغرى.

٤. التزام الحياد تجاه الأزمات الإقليمية أو الدولية التي تكون فيها الدولة المهددة طرفاً فيها، أو إتباع سلوك يرتكز على الوساطة والمساعي الحميدة (Tessman and Wolfe,2011).

التوازن Balancing

يعرف "ستيفن والت Stephen Walt" التوازن بأنه "التحالف مع الآخرين ضد تهديد سائد" (Walt, 1990, P. 17)، حيث أن عدم التكافؤ في القوة يمثل تهديد للدول الأضعف، لذا فإن هذه الدول تستجيب لهذا الأمر عن طريق تأسيس تحالفات دفاعية (التوازن الخارجي)، أو عن طريق السعي إلى بناء ترسانة أسلحة قوية (التوازن الداخلي) حتى يتسنى لها مواجهة قائد النظام الدولي. ترفض نظريات توازن القوى المختلفة الزعم القائل بأن الدول الأقوى تفرض تهديد على الدول الأضعف، حيث تشير هذه النظريات إلى أنه يوجد عوامل معينة مثل الردع النووي والجغرافيا والسياسة الاقتصادية ونوع النظام، تحدد مستوى التهديد الذي من الممكن أن تفرضه القوى الصاعدة، والتي تؤدي بالتالي إلى ردود الأفعال المتوازنة للدول الأخرى (Tessman, 20 12, p. 197).

الدولة هي التي تقرر ما إذا كانت ستتحالف مع أو ضد القوة الخارجية اعتماداً على درجة التهديد الذي تتصوره هذه الدولة. على سبيل المثال، إذا كان التهديد يأتي من دولة صغيرة، فإن الدول الأقوى قد تحدث توازن ضدها، فالمعيار هنا ليس حجم الدولة، ولكن تصور الخطر من الدول الأخرى هو المعيار. ويتمثل الاعتقاد الرئيسي لنظرية توازن القوى في أن الدول تبدأ تشكيل التحالفات لمنع دولة أقوى من الهيمنة عليهم. ويتمثل هدف الدول المتوازنة في الدفاع عن أنفسهم من الدول الأخرى ذات الإمكانيات العالية، والتي من الممكن أن ينظر إليها كمصدر تهديد محتمل (Walt,, P. 17 1990).

ووفقاً لـ "Salman and Geeraerts"، من حيث أغراض التوازن، من الممكن تصنيف التوازن إلى إيجابي وسلبي. يهدف التوازن الإيجابي إلى تقوية قدرات الدولة، وتدعيم وضعها في المجتمع الدولي، بينما التوازن السلبي يسعى إلى

(ISSN: 2536 - 9555)

إضعاف وتقليل قدرات ونفوذ الخصم (Salman and Geeraerts, 2015, P.4).

ويشير "Cheng-Chwee Kuik" إلى أن الدول تسعى إلى التوازن لحماية نفسها من أي تهديد متصور عن طريق إما التوازن الخارجي (التحالف مع الدول الأخرى)، أو التوازن الداخلي (بناء القدرات العسكرية) (Kuik, 2018, p. 160).

ويتضح أن التوازن الداخلي والخارجي يركز في الأساس على الأدوات العسكرية، على الرغم من أن الدول تميل إلى التوازن أيضاً بأدوات غير عسكرية مثل الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، مما أدى إلى ظهور مصطلح "التوازن الناعم" Soft Balancing (Abdel Rahman, 2020, P.6). ويشير مصطلح التوازن الناعم إلى الأشكال غير العسكرية للتوازنات في النظام الدولي، ويحدث عندما تقرر الدول الأضعف رفض قبول سيطرة ونفوذ دولة أقوى، وتتأكد الأولى من أنه لا يمكن توظيف التوازن التقليدي تجاه الأخيرة، نظراً لتفوق القدرات العسكرية للأخيرة. وينفذ التوازن الناعم من خلال وسائل متنوعة: دبلوماسية واقتصادية ومؤسسية. بعبارة أخرى يستخدم التوازن الناعم الوسائل غير العسكرية لتأجيل أو تثبيط أو إضعاف السلوك العنيف الأحادي الجانب من الدولة الأقوى (Pape, 2005, P. 10).

اما "التوازن الصلد Hard Balancing" فيشير إلى التوازن التقليدي الذي توظف خلاله الدول الوسائل العسكرية عبر تعزيز قدراتها الاقتصادية العسكرية وتطويرها من خلال تحسين التكنولوجيا العسكرية واستيراد الأسلحة، والدخول في سباقات التسلح، كما يتضمن أيضاً الدخول في التحالفات الأمنية والاقتصادية، أي أن الدولة تزيد من خلاله قدراتها العسكرية لتحقيق التوازن مع الدولة المهددة لها، ويكون ذلك من خلال بناء مستمر للأسلحة التقليدية وغير التقليدية (Steff and Khoo, 2014, pp. 223-225).

مسايرة الركب Bandwagoning

يشير مصطلح مسايرة الركب إلى الاصطفاف أو الانحياز إلى مصدر التهديد (Walt, 1990, P.17)، ويعني أن الدول قد تختار أن تكون في جانب القوة المهددة. والسبب وراء اختيار مثل هذه السياسة هو الربح في المقام الأول (Kuik, 2008, P.160). يزعم راندل شولر "Randall Schweller" أن "مسايرة الركب هو اتباع دولة ما مسار دولة كبرى في جميع أفعالها، وأن يكون دور هذه الدولة ثانوي، وذلك من أجل ضمان الأمن أو المنافع الاقتصادية" (Preiherman, 2017, P.7).

وبناء عليه، هدف التوازن يتمثل فى المواجهة المباشرة لبلد صاعد أو مهدد عن طريق إتباع إجراءات ملاءمة، في حين أن التحوط يهدف إلى منع تصاعد التوتر أو الصراع مع الدول القوية المهددة المحتملة عن طريق استدامة التعاون مع هذه الدول (Koga, 2017, P.636)، بينما مسايرة الركب من الممكن تعريفه بأنه التحالف مع مصدر الخطر لكسب الفوائد وضمان الأمن على حساب استقلالية القرار وفرض التعاون مع القوى الأخرى (Schweller, 1994, P.74).

وفيما يلي ستتناول الدراسة بالتفصيل محاور الدراسة الثلاثة: المحور الأول يبحث في الدوافع التي جعلت الكويت تتبنى استراتيجية التحوط تجاه الدولتين. ويحلل المحور الثاني السلوك التحوطي الكويتي تجاههما. ويُقيم المحور الثالث استراتيجية التحوط الكويتية من ناحية مكاسب وتكاليف اتباع هذه الاستراتيجية.

١ – دوافع التحوط الاستراتيجي الكويتي

اتخذت الكويت من التحوط استراتيجية لها نظراً للمتغيرات التي حدثت على المستويات الخليجية والإقليمية والدولية، مما دفعها إلى تبني هذه الاستراتيجية. وفيما يلي سوف تتناول الدراسة بالتفصيل الدوافع التي جعلت الكويت تتبنى مثل هذه الاستراتيجية.

(ISSN: 2536 - 9555)

١-١ دوافع خليجية

في أعقاب ثورات الربيع العربي، حدثت تغيرات عديدة في سياسات بعض دول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال تخلت السعودية عن المسار التقليدي لسياستها الخارجية القائم على سياسة رد الفعل reactive، وتبنت بدلاً من ذلك سياسة استباقية Proactive قائمة على الهجوم الاستباقي، ظهر ذلك جلياً في تدخلها في اليمن ومحاربتها جماعة أنصار الله الحوثية المدعومة من إيران. كما تدخلت عسكرياً في البحرين لدرء التهديد الإيراني، حيث أن إيران كانت تدعم الشيعة في البحرين، كما دعمت السعودية المعارضة السياسية والعسكرية لنظام الأسد المدعوم من إيران وحزب الله (Rieger, 2014). وعلى عكس سياستها القائمة على عدم التدخل في الصراعات الاقليمية، انضمت الكويت إلى التحالف الذي قادته السعودية لمحاربة جماعة أنصار الله الحوثية في اليمن. لذا، ساورت القيادة الكويتية هواجس بشأن السياسات الإقليمية المتغيرة للمملكة العربية السعودية. وقد ازدادت هذه الهواجس نتيجة للحصار الاقتصادي لقطر من قبل السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين. ولم تكن سلطنة عمان أيضاً راضية عن هذا الحصار ورفضت دعمه. فقد كانت الميول السياسية للقيادتين الكويتية والعمانية مختلفة عن توجهات القيادة السعودية، لذا كانت الدولتان تخشيان أن تفرض الرياض ضغوطاً عليهما في حالة تصاعد الخلاف بين قطر والسعودية (Telci and Anas, 2020). ومن أجل منع حدوث مثل هذا الاحتمال، سعت الكويت إلى توطيد علاقتها مع أطراف إقليمية ودولية (الصين على المستوى الدولي وتركيا على المستوى الاقليمي).

وثمة عامل خليجي آخر أثر على السياسة الخارجية الكويتية وهو حالة الغموض الذي اكتنف مستقبل مجلس التعاون الخليجي. ففقدت دول مجلس التعاون الثقة فيما بينها مع بداية أزمة ٢٠١٤ عندما سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفراؤهم من قطر. وأدركت الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي أن نظام التحالف الخليجي أصبح هشاً، ومن الممكن أن ينهار بمجرد التعرض

لأزمة كبيرة فضلاً عن أن الحصار الذي فرضته السعودية والإمارات والبحرين على قطر في عام ٢٠١٧ عرض تعاون واتحاد دول مجلس التعاون الخليجي للتهديد وكنتيجة لهذه الأزمة، تساءل أعضاء مجلس التعاون عن مستقبل التحالف الخليجي، ولا سيما في ظل ازدياد الخلافات بين دول المجلس حول العديد من القضايا. ففي الوقت الذي سعت فيه كل من السعودية والإمارات إلى تقويض تركيا، اختارت قطر أن تشكل تحالفاً استراتيجيا مع أنقرة. وسعت الكويت أيضاً إلى زيادة تعاونها مع تركيا وإيران (مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٧، ص٩٩). لذا، فإن عدم الانسجام بين دول المجلس وخلافاتهم حول العديد من القضايا القى الشكوك حول استمرارية هذا المجلس، وفي الوقت ذاته غذى مشاعر عدم الأمان للقيادة الكويتية. فهذه البيئة الأمنية في منطقة الخليج التي تتسم بالفوضى وعدم اليقين ورغبة الكويت في الحفاظ على من الاستقلالية في سياستها الخارجية والحفاظ على استقرارها بمنأى عن التنافس الدولي بين الصين والولايات المتحدة من ناحية، والتنافس الإقليمي بين السعودية وتركيا من ناحية أخرى، كل هذه الأمور جعلت الكويت تبحث عن استراتيجية جديدة تمنحها الشعور بالأمان، ووجدت في استراتيجية التحوط هذا الغرض.

١-٢ دوافع إقليمية

أثرت التطورات الاقليمية على اتخاذ الكويت قرار بتبني سياسة خارجية جديدة، حيث خلقت ثورات الربيع العربي بيئة سياسية جديدة. ظهر في هذه البيئة السياسية الجديدة فاعلين جدد مثل الإخوان المسلمين، الذين أصبحوا أطراف مهمة في السياسات الاقليمية، مما أسفر عن حالة من عدم اليقين والقلق في دول الخليج. فمعظم دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى الإخوان على أنهم يشكلون تهديد وجودي لهم حيث أن هذا الأمر سوف يكون مدخلاً للإسلام السياسي لكسب السلطة عن طريق شرعية شعبية، الأمر الذي قد يمنح الشعوب الخليجية نموذجاً منافساً لأنظمتهم.

(ISSN: 2536 - 9555)

كما أن النفوذ الاقليمي المتزايد لإيران في أعقاب ثورات الربيع العربي أدى إلى ازدياد الهواجس الكويتية، حيث أن نسبة الشيعة في الكويت تبلغ ٣٠% من سكانها، مما قد يتسبب في حالة من عدم الاستقرار في الكويت في حالة ازدياد النفوذ الإيراني وتحريض إيران للشيعة في الكويت (Hamdi and Salman, 2020, P. 136).

١-٣ دوافع دولية

في أعقاب الثورات العربية، كان ينبغي على دول الخليج، بما فيهم الكويت، أن تتكيف مع الوضع السياسي الجديد في المنطقة. جاءت هذه المراجعات السياسية استجابة للسياسات المتغيرة للقوى الدولية. على سبيل المثال، أضرت سياسات الولايات المتحدة أثناء إدارة أوباما بالعلاقات الأمريكية–الخليجية ضرراً كبيراً على دول الخليج، التي اعتمدت على واشنطن لعقود لضمان أمنها، ففقدت الثقة في القيادة الأمريكية أثناء رئاسة أوباما. فقد حولت الولايات المتحدة اهتمامها الاستراتيجي صوب آسيا Pivot to Asia تحت إدارة أوباما، ونقلت بعض القوات الأمريكية من منطقة الخليج إلى منطقة آسيا والباسيفيك، فضلاً عن أن الكونجرس الأمريكي وبعض الديموقراطيين في الولايات المتحدة انتقدوا الأنظمة الخليجية، الأمر الذي دفع القيادات الخليجية إلى تقييم السياسات الأمريكية من جديد على اعتبار أن الولايات المتحدة أصبحت شريك لا يعتمد عليه وليس حليفاً. والصين على الجانب الآخر لم تفرض تهديداً على دول الخليج، ولم تتدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول، ولم تضع شروطًا سياسيةً للتعاون معها. كما سعت واشنطن إلى تقوية الدول الحليفة عسكرياً، الأمر الذي يتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تسمى استراتيجية توازن التعهيد الخارجي " Offshore balancing strategy"، التي تمنع الانخراط العسكري المباشر في القضايا التي لا تؤثر على مصالحها الحيوية (Blanchard ,2017). فضلاً عن أن إدارة أوباما لم تساند

الأنظمة الحليفة لها بعد اندلاع الثورات العربية، فقد تخلت عن نظام مبارك في مصر ونظام زين العابدين بن علي في تونس، مما ولد شعوراً لدى الأنظمة الخليجية بملاقاة نفس مصير هذه الأنظمة. لذا، شعرت الكويت بالحاجة إلى البحث عن تحالفات جديدة خشية استمرار تلك السياسات الأمريكية بعد حقبة أوباما، ومن ثم سعت دول الشرق الأوسط، بما فيها الكويت، إلى عمل تحالفات مع قوى دولية صاعد مثل الصين (Hook and Niblock, 2015).

وثمة عامل آخر دفع الكويت إلى البحث عن شركاء دوليين وهو الصعود الصيني. لذا، أولت الكويت اهتماماً كبيراً بالصعود الصيني، ووجدت أن تعاونها الاقتصادي والتجاري والاستراتيجي مع الصين سوف يحقق لها أهدافها التنموية من خلال الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تتكامل رؤيتها مع رؤية الكويت ٢٠٣٥ (Chaziza, 2020, P. 508).

٢-تحليل سلوك التحوط الكويتي تجاه الصين وتركيا

تصنف الدول من حيث القوة إلى ثلاث فئات: قوة عظمى، قوة كبرى، قوة صغرى. تعتبر الكويت دولة صغيرة نظراً لإمكانياتها المحدودة على تغيير النظام الدولي الحالي، وعدم قدرتها على حماية مصالحها الوطنية من خلال وسائلها السياسية والعسكرية. فالكويت باعتبارها دولة صغيرة تفتقر إلى القدرة على ضمان أمنها (Vaicekauskaite, 2017, P. 9). لذا، فإن السياسات الخارجية للدول الصغرى بصفة عامة تتمحور حول التوازن ومسايرة الركب. بين أن التحوط ظهر كاستراتيجية جديدة من أجل تعظيم المكاسب، وتجنب التبعية للقوى الكبرى. ويزعم "مديروس Medeiros" أن الدول الصغيرة تلجأ إلى التحوط عندما تريد الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع قوتين كبيرتين. فبالرغم من الحقائق الهيكلية المتعلقة بالقوة والمقدرة في السياسة الدولية، تتيح استراتيجية التحوط مساحة واضحة للدول الصغرى لتوظيف قوتها النسبية من أجل تحقيق بعض الاستقلالية لسياستها

(ISSN: 2536 - 9555)

الخارجية. فالتحوط يوفر ما يطلق عليه مديروس استراتيجية تأمين جيوسياسى للدولة (الدسوقي، ٢٠١٩، ص ٣٢).

توصف السياسة الخارجية الكويتية بأنها سياسة تحوطية، وبأنها طبقت هذه السياسة بشكل جيد تجاه العراق (Jackson, 2017)، وتجاه إيران Hamdi and Salman, 2020, PP. 136-138). وقد ركزت الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق وإيران على التهديدات التي من الممكن أن تفرضها تلك الدولتين على الكويت وتتفق الدراسة الحالية مع هذا التحليل، لكنها تجادل بأن استراتيجية التحوط لا تستخدم ضد التهديدات فحسب، بل من الممكن أيضاً استخدامها لإدارة المخاطر المحتملة وتجنب المواجهات المباشرة مع القوى الدولية والاقليمية، وتأمين نفسها من أي مستجدات قد تحدث على الساحتين الدولية والاقليمية. وبالتطبيق على الحالة الكويتية، نجد أن الكويت تتبنى استراتيجية التحوط تجاه الصين وتركيا لتجنب المخاطر المحتملة والتكاليف الاضافية من النفوذ المتنامي لكلا من الصين وتركيا في السياسات الخليجية. لكن، الكويت في الوقت ذاته لا تعتمد على منطق جامد في تشكيل التحالفات مع الدول الأخرى، حيث أن الكويت تقيم علامات تعاونية مع الصين وتركيا، وفي الوقت ذاته لا تقطع الكويت علاقتها مع الولايات المتحدة على اعتبار أنها منافسة للصين على المستوى الدولي، ولا تقطع علاقتها أيضاً مع السعودية باعتبارها منافسة لتركيا على المستوى الإقليمي. وبالتالي يسمح التحوط للكويت بالاحتفاظ بعلاقات جيدة مع جميع القوى، وإتاحة خيارات سياسية متعددة.

ولكي نحلل السلوك التحوطي الكويتي تجاه الصين وتركيا، فإن الدراسة سوف تفحص هذا السلوك وفقاً لنوعين من أنواع التحوط التي حددها Koga، وهما التحوط الناعم والتحوط الاقتصادي. ويزعم "Koga" أن مفهوم التحوط ينبغي تفسيره في نطاق مسايرة الركب والتوازن داخل إطار نظرية توازن القوى، التي يقع فيها التحوط موقع الوسط بين التوازن ومسايرة الركب باعتباره خيار استراتيجي

ثالث للدولة. واستناداً إلى الإطار المنهجي "Koga"، فمن الممكن الزعم بأن الانخراط في مسايرة الركب الاقتصادي والتوازن الدبلوماسي يشكل التحوط الناعم الذي يعتبر استراتيجية الكويت تجاه الصين. وعلى الجانب الآخر استراتيجية الكويت تجاه تركيا من الممكن تعريفها بالتحوط الاقتصادي، الذي يشتمل على مسايرة الركب العسكري والتوازن الاقتصادي. وفيما يلي شكل من إعداد الباحث يوضح سياسة التحوط الكويتية تجاه الصين وتركيا:

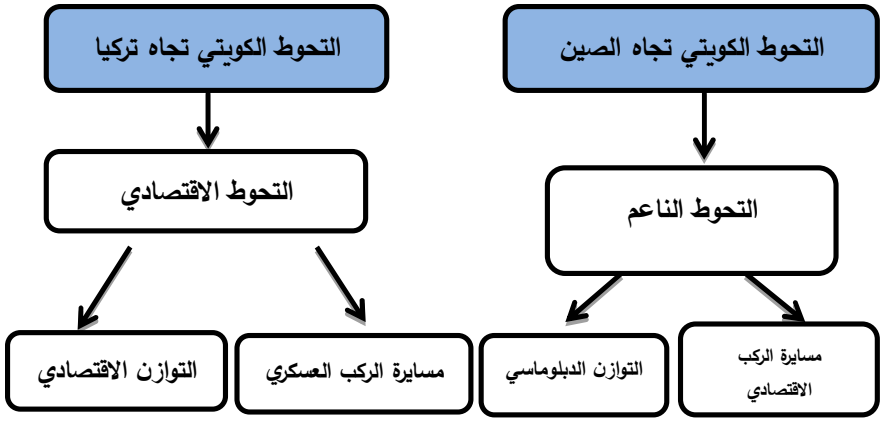

٢-١ التحوط الناعم تجاه الصين

رحبت الكويت بالصعود الصيني نظراً للقدرات السياسية والاقتصادية التي تحظى بها بكين. وفي يوليو ٢٠١٨، قام الشيخ صباح الأحمد بزيارة مهمة أسفرت عن إقامة شراكة استراتيجية بين البلدين أدت إلى خلق فرص جديدة للكويت الطامحة إلى تنويع اقتصادها، والساعية إلى زيادة فرص استثمارها (Chaziza,2020, P. 501).

وعلى المستوى الاقتصادي أدت التغيرات في القطاع المالي العالمي، مثل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ والتحديات التي تواجه القطاعات النفطية، إلى توجه الكويت نحو تنويع اقتصادها حتى لا تكون معتمدة اعتماد كلي على النفط

(ISSN: 2536 - 9555)

كمصدر للدخل. أسفر هذا عن ظهور فكرة التوجه شرقاً وتحديداً الصين، بهدف تنويع اقتصادها وحماية أمنها القومي على افتراض أن الأمن من الممكن أن يتحقق من خلال التنمية الاقتصادية (Niazi, 2009). ومن أجل تحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥، كثف الشيخ صباح الأحمد علاقاته بالصين، مما أسفر عن مجالات تعاون عديدة في التجارة والثقافة والتمويل والسياحة بين الدولتين. بالإضافة إلى أن اعتماد الصين على نفط الخليج أدى إلى زيادة علاقاتها الدبلوماسية مع الكويت، حيث أن حاجة الصين إلى الطاقة أسفر عن عقد اتفاقيات عديدة بينهما. ويعد الاستثمار في البنية التحتية للطاقة إحدى المجالات الهامة للتعاون بين البلدين من أجل دمج الكويت في إطار مبادرة الحزام والطريق (Lokhande, 2017). لذا، فإن ثروة النفط الخام الكويتي واعتماد بكين الشديد على النفط الخام تعد عوامل مهمة لزيادة التعاون بين البلدين في مجال الطاقة.

كما رحبت الكويت أيضاً بالاستثمارات الأجنبية، ولا سيما من الصين، حيث ازداد التعاون بين الهيئة الكويتية العامة للاستثمار وهيئة الاستثمار الصينية (Niazi, 2009). لذا، عقدت الكويت مع الصين اتفاقيات عديدة في مجال الاستثمار وعلى سبيل المثال، وقعت كل من الكويت والصين اتفاقية لتسريع وتسهيل استكمال مشروع مدينة الحرير، الذي يبشر بازدهار اقتصادي للكويت (Bridge, 2018).

من الناحية السياسة، أسست الكويت علاقات دبلوماسية مع الصين في ٢٥ مارس ١٩٧١، وهي بذلك تعد أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين. ويتسق النهج الدبلوماسي الكويتي مع النهج الدبلوماسي الصيني، حيث أن كليهما يقوم على الوساطة وعدم التدخل في شئون الدول الأخرى. ومن الممكن أن تستفيد الكويت من تعاونها الدبلوماسي مع الصين في أمرين: **الأول** تستطيع الصين مساعدة الكويت من خلال استخدام حق الفيتو في حالة أي اقتراح بفرض عقوبات على الكويت من الأعضاء الدائمين الأخرين في مجلس الأمن، حيث أن الصين عضو دائم في مجلس الأمن، وتمتلك الحق بالتصويت على أي قرار يتخذ

ضد الكويت. **الثاني** يرتبط بالسياسة الداخلية للكويت، حيث أن الصين لا تضع شروطًا سياسيةً للتعاون مع الكويت ولا تضع في حسبانها مسألة الحقوق المدنية والقضايا الإنسانية في الكويت على عكس الولايات المتحدة والدول الغربية (Cafiero, 2018).

٢-٢ التحوط الاقتصادي تجاه تركيا

تعتبر العلاقات التركية الكويتية على مدى عقد كامل من العلاقات الأكثر تميزاً واستقراراً في منطقة الخليج، مقارنة بالعلاقات التي تربط تركيا بدول الخليج الأخرى، والتي عادة ما تشهد صعوداً أو هبوطاً حسب التطورات الإقليمية أو التقلبات السياسية. فعلى الصعيد العسكري وقعت كل من الكويت وتركيا في عام ٢٠١٣ اتفاقية للتعاون العسكري والأمني. كما شهد عام ٢٠١٧ لقاءات عدة بين وزيري الدفاع فى البلدين، التي تم فيها نقاش الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون العسكري بين البلدين وفي هذا السياق، زار وفد من رئاسة هيئة الأركان الكويتية رئاسة الأركان التركية في أكتوبر ٢٠١٧، وبحث الطرفان مجالات التعاون العسكري بينهما (باكير، ٢٠١٧). وقد أسفر اجتماع لجنة التعاون التركي– الكويتي، الذي انعقد في الكويت في ٩ اكتوبر ٢٠١٨، عن اتفاقين، بما في ذلك اتفاقية تعاون عسكري جديدة بين البلدين، التي أصبحت قيد التنفيذ في ٢٠١٩ وهدفت هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التعاون العسكري بين الطرفين (Anadolu Agency, 2018). في هذا السياق، زعم كثير من الأكاديميين والمحللين أن ثمة تحالف كويتي تركي إقليمي على وشك البدء (Heiran-Nia and Khomarbaghi, 2018) في أعقاب الاتفاقية الأخيرة سالفة الذكر، والتي تنص على موافقة الكويت على نشر قوات تركية على أراضيها، وشراء المعدات الدفاعية التركية (TRT World, 2018).

على الصعيد الاقتصادي، ازداد حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين في السنوات الأخيرة. فقد قامت الشركات التركية بتنفيذ أكثر من ٣٠ مشروع في

(ISSN: 2536 - 9555)

الكويت بقيمة ٦.٥ مليار دولار أمريكي. كما تعد تركيا أيضاً مصدر جذب للاستثمارات الكويتية، حيث أصبحت من أكبر خمس مستثمرين أجانب في تركيا (Daily Sabah, 2017).

كما ازداد حجم المستثمرين الكويتيين في المجال العقاري بشكل كبير في تركيا بفضل قانون التملك الذي تم إقراره في السنوات الأخيرة، الذي يعطي ميزات إضافية كالإقامة. ويحتل المواطنون الكويتيون موقعاً متقدماً في قائمة المتملكين الأجانب للعقارات التركية. وتعتبر الكويت من أولى الدول الخليجية التي استثمرت في القطاع المصرفي في تركيا. ويعد البنك الكويتي– التركي من النماذج الرائدة في العمل المصرفي المشترك، وهو واحد من أهم البنوك الإسلامية في تركيا اليوم. وهناك أيضاً بنك برقان الذي أنشئ في تركيا في عام ٢٠١٢. كما افتتحت بعض البنوك الكويتية فروعاً لها في تركيا لتسهيل التعاملات المالية للمواطنين (باكير، ٢٠١٧).

وبناءً عليه، نجد أن الكويت انتهجت استراتيجية التحوط الاقتصادي تجاه تركيا، تلك الاستراتيجية التي تشتمل على مسايرة الركب العسكري عن طريق التحالف مع تركيا عسكرياً، وايضاً تشمل التوازن الاقتصادي عن طريق التعاون الاقتصادي مع تركيا. ويعتبر كل من مسايرة الركب والتوازن جزءاً من الواقعية الدفاعية لأنهما استراتيجيتين دفاعيتين تهدف إلى تحقيق الأمن وتعظيم المكاسب. وقد لجأت الكويت إلى إتباع التعاون مع تركيا لسببين: **الأول** يتمثل في موازنة الفاعلين الإقليميين الآخرين مثل السعودية وإيران. **الثاني** يتمثل في الحصار الاقتصادي الذي فرضته السعودية والإمارات والبحرين على قطر في عام ٢٠١٧، الأمر الذي أثار قلق القيادة الكويتية من أن تتعرض الكويت لنفس المصير في حالة حدوث أي أزمة بينها وبين دول الخليج الثلاثة (Telci, 2017). كل هذه الأسباب جعلت الكويت تتوخى الحذر، وتسعى إلى تأمين نفسها بإقامة علاقات تعاونية مع تركيا عسكرياً واقتصادياً تحسباً لأي توترات محتملة في منطقة الخليج.

٣-تقييم استراتيجية التحوط الكويتية

على الرغم من المكاسب التي حققتها الكويت من جراء اتباع استراتيجية التحوط تجاه الصين وتركيا، إلا أنه في مقابل هذه المكاسب تواجه الكويت عدداً من التكاليف، وهو أمر طبيعي ومنطقي، فلا توجد نظرية في العلاقات الدولية خالية من السلبيات، بل إن نظرية التحوط ذاتها أقرت بوجود عدد من التكاليف المترتبة على اتباعها، فهي استراتيجية تتبعها الدول الصغرى للتغلب على إمكانياتها الضعيفة والمحدودة، لكن هذا الطريق لا يخلو من تحديات وتكاليف قد تواجهها الكويت جراء إتباعها استراتيجية التحوط. وفيما يلي ستوضح الدراسة مكاسب وتكاليف اتباع الكويت لسياسة التحوط تجاه الصين وتركيا.

٣-١ المكاسب

أولاً، تقلل استراتيجية التحوط الكويتي تجاه تركيا من المخاطر وحالة عدم اليقين الناشئة من انتهاج السعودية سياسة جديدة أكثر حزماً وعنفاً إقليمياً ودولياً منذ عام ٢٠١٥. ولا تستهدف الكويت بشكل مباشر السعودية عند تحالفها مع تركيا، وفي الوقت ذاته لن يلحق العلاقات الكويتية- السعودية أي ضرر. تريد الكويت من خلال تحالفها الأمني مع تركيا أن تتأكد من أن تركيا شريك يعتمد عليه في حالة حدوث أي تهديد من شركائها في دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما السعودية والإمارات. فالكويت من خلال هذا السلوك التحوطي تريد أن تمنع المواجهة المباشرة مع الرياض وأبو ظبي لكي تتجنب ملاقاة نفس مصير قطر (Anas and Telci, 2020).

ثانياً، كما تقلل استراتيجية التحوط الكويتي تجاه الصين من المخاطر وحالة عدم اليقين الناتجة من التغير الذى طرأ على السياسة الأمريكية بداية من عهد الرئيس أوباما، وتوجهها نحو آسيا، وانخراطها المحدود في قضايا الشرق الأوسط، مما دفع الكويت إلى البحث عن قوة كبرى أخرى (الصين) لتأمين نفسها. ولا يستهدف تحالف وتعاون الكويت مع الصين التخلى عن الولايات المتحدة كشريك استراتيجى للكويت، لأن التعاون الكويتي- الأمريكي لا يزال مستمراً. لذا، تركز

(ISSN: 2536 - 9555)

استراتيجية التحوط الكويتي على ضم أحلاف جدد إلى فلك سياستها الخارجية مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالحلفاء القدامى مثل الولايات المتحدة.

ثالثا، ساعدت استراتيجية التحوط الكويت في توسيع علاقاتها الاقتصادية بالصين وتركيا، مما عزز من وضع الكويت الاقتصادي. عن طريق زياد حجم التبادل التجاري وزيادة فرص الاستثمار وزيادة المشاريع الصينية والتركية في الكويت، الأمر الذى أدى إلى تنويع مصادر الدخل الكويتى وعدم الاعتماد على النفط فحسب كمصدر للدخل.

٣-٢ التكاليف

أولا، تدفع المخاوف من التهديدات الأمنية الدولة المتحوطة إلى توجيه مواردها بشكل أكبر إلى الإنفاق العسكري حتى لو كان ذلك على حساب وضعها الاقتصادي (منصور، ٢٠١٩، ص، ٦٥). ويرى الباحث أن الكويت في ظل مخاوفها من التهديدات الأمنية المحيطة بها وجهت مواردها بشكل أكبر إلى الجانب العسكري والإنفاق على تعزيز قدراتها العسكرية، فقد كشفت بيانات حديثة صادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن إنفاق الكويت العسكري في عام ٢٠٢٠ بلغ ٦.٩ مليار دولار، وحلت الكويت بالمرتبة ٣٠ عالمياً في قائمة أعلى ٤٠ دولة من حيث الإنفاق العسكري في عام ٢٠٢٠. وحسب المعهد يبلغ الإنفاق العسكري الكويتي ٦.٥% من إجمالي الناتج المحلي (الفضلي، ٢٠٢١).

ثانياً، الكويت باعتبارها دولة متحوطة قد تصبح مجبرة على إعلان نواياها صراحة، وتحديد مع أي جانب تقف، وخاصة في وقت حدوث أي أزمة خارجية، ومن ثم تصبح مضطرة إلى الاختيار بين بديلين فقط (إما هذا الطرف أو ذاك)، مما قد يحرج الدولة ويؤثر في مصالحها.

ثالثاً، على الرغم من أن استراتيجية التحوط تحقق على المدى القصير الأهداف المطلوبة منها، فإن حالة عدم اليقين وتغير التوجهات والسياسات للدول الحليفة قد تؤثر في طبيعة الأمن القومي للدولة المتحوطة على المدى الطويل، وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تطور استراتيجية مشتركة متماسكة لمواجهة المخاطر المحتملة.

خاتمة

تناولت الدراسة الحالية بالتحليل التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغيرة، مع التطبيق على دولة الكويت باعتبارها دولة صغيرة، وقرارها بتشكيل تحالفات جديدة مع بعض الفاعلين الاقليميين والدوليين ومعرفة دوافع الكويت لتبني هذه الاستراتيجية، وكذلك المكاسب والتكاليف الناتجة عن تبني الكويت التحوط كاستراتيجية في سياستها الخارجية. لذا، كان التساؤل الرئيس لتلك الدراسة هو: لماذا تتبع الكويت استراتيجية التحوط في سياستها الخارجية تجاه الصين وتركيا؟

لمعالجة هذه الإشكالية البحثية استعانت الدراسة بالإطار المنهجي لـ "Koga" من خلال اختيار نمطين من الأنماط الستة التي حددها "Koga" للتحوط وهما: التحوط الناعم والتحوط الاقتصادي. يشتمل التحوط الناعم على التوازن الدبلوماسي ومسايرة الركب الاقتصادي، تلك الاستراتيجية التي انتهجتها الكويت في سياستها الخارجية تجاه الصين، أما التحوط الاقتصادي فيشمل مسايرة الركب العسكري والتوازن الاقتصادي، التي تعد استراتيجية الكويت تجاه تركيا. ويتضح أن التحوط الكويتي تجاه الصين وتركيا ينحصر في التوازن ومسايرة الركب، وذلك وفقاً لتعريف "Koga" للتحوط.

كما استعانت الدراسة بالمنهج التحليلي ومنهج صنع القرار. وقد ساعد المنهج التحليلي على فهم وتحليل دوافع الكويت لاختيار التحوط كاستراتيجية لسياستها الخارجية. أما منهج صنع القرار فقد ساعد على توضيح الدور المحوري الذي لعبه الشيخ صباح الأحمد في رسم وتحديد معالم السياسة الخارجية للكويت.

واستناداً إلى ما سبق، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: تمثل استراتيجية التحوط أحد المسارات المهمة التي لجأت إليها الكويت، باعتبارها دولة صغيرة، في تعاملها مع القوى الكبرى والإقليمية التي تشكل مصدر

(ISSN: 2536 - 9555)

تهديد لها. هذه الاستراتيجية بالفعل تمنح الكويت العديد من المزايا الاستراتيجية التي يأتي في مقدمتها تقليل التهديدات المحيطة بها والحفاظ على أمنها وبقائها، كذلك الحفاظ على قدر من الاستقلالية في سياستها الخارجية وعدم الانتقاص من سيادتها. لكن، تعد هذه الاستراتيجية خيار غير دائم يتطلب من الكويت تحمل بعض التكاليف والتحديات، الأمر الذي يتطلب منها قدر كبير من المرونة والاستمرار في تقوية قدراتها الاقتصادية والعسكرية.

ثانياً: استخدمت الكويت التحوط من خلال تقوية تحالفها مع الصين لمنع المخاطر وعدم اليقين الناتجين عن الانسحاب التدريجي الأمريكي من الشرق الأوسط بداية من حقبة أوباما وإلى الآن، كما استخدمت الكويت التحوط من خلال تقوية تحالفها مع تركيا لمنع المملكة العربية السعودية من فرض هيمنتها على النظام الاقليمي. وفي الوقت ذاته، طورت الكويت من علاقاتها الأمنية والاقتصادية بالولايات المتحدة والسعودية. وبالرغم من هذه المزايا إلا أنه يوجد عدة تحديات واجهت الكويت نظراً لانتهاجها استراتيجية التحوط مثل زيادة الإنفاق العسكري مما قد يؤدي إلى إرهاق ميزانية الدولة. وكذلك قد يؤدي التحوط إلى التأثير على طبيعة الأمن القومي للدولة المتحوطة على المدى الطويل، وبالأخص دول مجلس التعاون التي تفتقد إلى استراتيجية مشتركة متماسكة تستطيع من خلالها مواجهة المخاطر المحتملة.

ثالثاً: استفادت الكويت اقتصادياً من انتهاج استراتيجية التحوط تجاه الصين وتركيا، وذلك من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية والتجارية، الأمر الذى يساعد فى تدعيم رؤية الكويت ٢٠٣٥، التى تهدف إلى عدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد غير مأمون للدخل، هذا فضلاً عن تعزيز وضعها وثقلها الإقليمي من خلال دورها كوسيط في النزاعات.

كما أوصت الدراسة بالآتي:

١. تتوجه الصين إلى التوسع الاقتصادي وليس لها تاريخ استعماري أو تدخل عسكري وقواعد عسكرية فى الدول الأخرى، لذلك فإن الكويت تستطيع أن تستفيد اقتصادياً من الصين في حدود مصالحها، ولكن لا ينبغي أن تستبدل علاقتها بالصين بعلاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. لكن، لو جاءت لحظة الخيار بين تحالفين، فإن الكويت يتوجب عليها الاستعداد لهذا اليوم.

٢. ينبغي على الكويت أن تستمر في اتباعها سياسة التحوط طالما أنها تحقق أهدافها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً. وفي الوقت ذاته، يجب أن تبحث الكويت عن خيارات سياسية بديلة في حالة عدم استطاعة هذه الاستراتيجية حل المعضلة الأمنية في الخليج، وفي حالة أيضاً تغير توجهات السياسة الخارجية على المستوى الإقليمى والدولى.

٣. كما توصي الدراسة بإعداد دراسات مستقبلية حول مستقبل التحوط الاستراتيجي في منطقة الخليج، والخيارات السياسية البديلة لحل المعضلة الأمنية الحالية.

(ISSN: 2536 - 9555)

المراجع

- الدسوقي، ا. ا. (٢٠١٩)، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، *مجلة السياسة الدولية*، مج ٥٤، ع ٢١٥، ص ص ٣٠-٤١.
- الفضلي، س. (٢٠٢١)، عبء الكويت عسكرياً ارتفع إلى ٦.٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، جريدة الراي، ٢٦ ابريل، متاح على: https://www.alraimedia.com/article/1532397/%D8%A7%D9%8
- باكير، ع. ح. (٢٠١٧)، العلاقات التركية- الكويتية أهم من أي وقت مضي، جريدة القبس، ١٣ نوفمبر.
- حلمي، د.م. (٢٠٢٠)، التحوط الاستراتيجي في السياسات الخارجية للدول الصغرى: دراسة حالة سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عبد الرحمن، ا. (٢٠١٩)، صنع القرار في السياسة الخارجية: المفاهيم، النماذج، والجهات الفاعلة، ملتقي الباحثين السياسيين العرب، ١٧ سبتمبر، متاح على: http://arabprf.com/?p=291
- مركز دراسات الشرق الأوسط (٢٠١٨)، الأزمة الخليجية :٢٠١٧ البعد الأخر، *دراسات شرق أوسطية*، مج ٢١، ع ٨٢، ص ص ٩٣-١٠٩، متاح على: file:///C:/Users/feps10056/Downloads/0836-021-082-008.pdf
- مصطفى، أ. (٢٠١٩)، اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسة، برلين، متاح على: https://democraticac.de/?p=61480
- منصور، ع. ر. (٢٠١٩)، التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة: دراسة حالة البرنامج النووي الإيراني (٢٠٠٢-٢٠١٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة.
- الطائي، م. ح. (٢٠٢٠)، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الاعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية.

References

- Abdel Rahman, S. A. (2020), Oman Foreign Policy Towards the Arab Spring in the framework of Strategic Hedging, Published Master Thesis, Bursa Uludag University, Bursa, Turkey, available at: https://acikerisim.uludag.edu.tr/bitstream/11452/14720/1/Shahrazad%20Ali%20Abdel%20Rahman%20Alkhazaleh.pdf
- Anadolu Agency (2018), Turkey, Kuwait Sign 2019 military Cooperation Agreement, October 11, available at: https://parstoday.com/en/news/west_asia-i94167-turkey_kuwait_sign_2019_military_cooperation_agreement
- Balanchard, C. M. (2017), Saudi Arabia: Background and US Relations, Congressionl Research Service, 22 November, available at: https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL33533.pdf
- Boon, H. T. (2016), The Hedging Prong in India's Evolving China Strategy, *Journal of Contemporary China*, Vol. 25, No. 101, PP. 792- 804, available at: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10670564.2016.1160527
- Bridge, S. (2018), Kuwait, China Ink Deal to move forward with Silk City Project, Arabian Business, available at: https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/408347-kuwait-china-ink-deal-to-move-forward-with-silk-city-project
- Cafiero, G. (2018), Kuwait's New Strategy: Pursuing a Partnership with China, Inside Arabia, October 8, available at: https://insidearabia.com/kuwait-strategy-pursue-partnership-china/
- Chaziza, M. (2020), China's Strategic Partnership with Kuwait: New Opportunities for the Belt and Road Initiative, *Contemporary Review of the Middle East*, Vol. 7, No. 4, PP. 501-519, available at: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/2347798920940081
- Daily Sabah Newspaper (2017), Turkish Firms Eye Lion's Share of Kuwait's 150 B Investment Plan, March 22, available

(ISSN: 2536 - 9555)

at: https://www.dailysabah.com/economy/2017/03/22/turkish-firms-eye-lions-share-of-kuwaits-150b-investment-plan

- El- Dessouki, A. and Rafik, O. (2020), Small States and Strategic Hedging: The United Arab Emirates' Policy towards Iran, *Review of Economics and Political Science*, Vol. 6,
- Goh, E. (2005), Meeting the China Challenge: The US in Southeast Asian Regional Security Strategies, *Policy Studies*, No. 16, East – West Center, Washington, available at: https://www.eastwestcenter.org/publications/meeting-china-challenge-us-southeast-asian-regional-security-strategies
- Hamdi, S. and Salman, M. (2020), The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States, *Asian Politics and Policy*, vol. 12, No. 2, PP. 127- 152, available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/aspp.12528
- Heiran- Nia, J. and Khomarbaghi, S. (2018), Turkey and Kuwait: A New Regional Alliance? Lobe log, October 25, available at: https://lobelog.com/turkey-and-kuwait-a-new-regional-alliance/
- Hook, S. W. and Niblock, T. (2015), The United States and the Gulf: Shifting Pressures, Strategic and Alignments, Gerlach Press. Berlin.
- Koga, K. (2018), The Concept of Hedging Revisited: The Case of Japan's Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift, *International Studies Review*, Vol. 20, No. 4, PP. 633 -660, https://academic.oup.com/isr/article/20/4/633/4781685
- Kuik, C. (2018), The Essences o Hedging: Malaysia and Singapore's Response to a Rising China, *Contemporary Southeast Asia*, Vol. 30, No. 2, PP. 159- 185, available at: https://www.jstor.org/stable/41220503?seq=1#metadata_info_tab_contents
- Lokande, S., A. (2017), China's One Belt One Road Initiative and the Gulf Pearl Chain, China Daily, available at: https://www.chinadaily.com.cn/opinion/2017beltandroad/2017-06/05/content_29618549.htm
- Niazi, K. (2009), Kuwait Looks towards the East: Relations with China, *the Middle East Institute Policy*, Brief No. 26,

September 1, available at: https://www.mei.edu/publications/kuwait-looks-towards-east-relations-china

- Pape, R. A. (2005), Soft Balancing against the United States, *International Security*, Vol. 30, No. 1, PP. 7-45, available at: https://www.jstor.org/stable/4137457?seq=1#metadata_info_tab_contents
- Preiherman, Y. (2017), Belarus's Asymmetric Relations with Russia: The Case of Strategic Hedging?, Working Paper, No. 4, available at: http://www.uptake.ut.ee/wp-content/uploads/2017/06/04_preiherman.pdf
- Rieger, R. (2014). In search of stability: Saudi Arabia and the Arab Spring. In: Saudi Arabia and the Arab Spring: National, Regional and Global Responses, Gulf Research Meeting, GRM, Cambridge, available at: https://www.files.ethz.ch/isn/182104/GRM_Rieger_final__09-07-14_3405.pdf
- Salman, M. and Geeraerts, G. (2015), Strategic Hedging and Balancing Model under the Unipolarity, Midwest Political Science Association, Chicago, USA, PP. 1. 18, file:///C:/Users/feps10056/Downloads/MSGG5V.pdf
- Schweller, R. L. (1994), Bandwagoning for profit: Bringing the Revisionist State Back In, International Security, Vol. 19, No. 1, PP. 72-107, available at: https://www.jstor.org/stable/pdf/2539149.pdf
- Sherwood, L. (2016). Small States' Strategic Hedging for Security and Influence, Trends Research & Advisory, September 14, available at: https://trendsresearch.org/insight/small-states-strategic-hedging-for-security-and-influence/
- Steff, R. and Khoo, N. (2014), Hard Balancing in the Age of American Unipolarity: The Russian Response to US Ballistic Missile Defense during the Bush Administration (2001-2008), *The Journal of Strategic Studies*, Vol. 37, No. 2, PP. 222-258, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01402390.2013.866556

(ISSN: 2536 - 9555)

- Tasman, B. and Wolfe, W. (2011), Great Powers and Strategic Hedging: The Case of Chinese Energy Security Strategy, *International Studies Review*, Vol. 13, No. 2, PP. 216, 200, available at: https://www.jstor.org/stable/23017154?seq=1#metadata_info_tab_contents
- Telci, I. N. (2017), Qatar- Gulf Rift: Can Riyadh be Triumphant? Aljazeera, June 9, available at: , https://www.aljazeera.com/opinions/2017/6/9/qatar-gulf-rift-can-riyadh-be-triumphant
- Telci, I. N. and Anas, O. (2020). Towards a New Security Architecture in the Gulf: Challenges, Constraints and Threats, Center for Middle Eastern Studies, Ankara, available at: file:///C:/Users/feps10056/Downloads/2020towardsanewsecurityarchitectureintheGulf.pdf
- Tessman, B. F. (2012), System Structure and State Strategy: Adding Hedging to the Menu, *Security Studies*, Vol. 21, No. 2, P. 197, available at: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09636412.2012.679203
- TRT World (2018), Why Is Kuwait Approaching Turkey for Military Cooperation, October 26, available at: https://www.trtworld.com/middle-east/why-is-kuwait-approaching-turkey-for-military-cooperation-21102
- Vaicekauskaite, Z. M. (2017), Security Strategies of Small States in a Changing World*, Journal on Baltic Security*, Vol. 3, No. 2, PP. 7. 15, available at: file:///C:/Users/feps10056/Downloads/Security_Strategies_of_Small_States_in_a_Changing_.pdf
- Walt, S. M. (1990), The Origins of Alliances, Cornell University Press, New York N. Y.